



جانب من الحضور ويبدو الزميل بدر السهيل (قاسم باشا)



عبدالله النيباري وأحمد الدين خلال الندوة

أثناء ندوة عقدت مساء أول من أمس بمشاركة الدين

النيباري: الدائرة الواحدة بنظام القوائم والتمثيل النسبي تحقق العدالة والمساواة تمهيداً لخلق الأحزاب وتعزيز الوحدة الوطنية



جانب آخر من الحاضرين يستمعون للنيباري والدين



الحضور خلال الندوة

مثل الطائفية والقبلية واقامت الفريعات المجرمة قانوناً من ذلك نرى أن الحل هو العمل بنظام التمثيل النسبي وبداية واحدة وبعض السياسيين الخروج من بعض القوائم الانتخابية للمرشحين حتى يتم القضاء على أغلب الشوائب التي تشوب النظم الانتخابية السابقة.

بدر السهيل

من جانبه، قال الكاتب الصحفي أحمد الدين: لاشك أن النظم الانتخابية تتداخل بها عوامل عديدة ومن أهمها العامل الاجتماعي والسياسي، وبالطبع ان لهذين العاملين آثار بعيدة المدى تعتمد على النظام الانتخابي، ففي تعدد الدوائر ومنها الـ 25 آثار سلبية تراكمت مع مرور الوقت

الفرد غير المجدي. وأوضح النيباري أننا حين نقاش نظاماً انتخابياً كهذا النظام ليس فقط نناقشه من الناحية الفنية أو ننظر اليه بمصالح الانتخابية بل نناقشه لأننا نريد نظاماً انتخابياً يتساوى به الجميع أمام القانون ويفعل به القانون بالطريقة الصحيحة.

تشكل به قائمة يتمثل بها جميع اطراف المجتمع الكويتي، ولأننا نريد تفعيل الدستور الذي نعتقد أنه الآن لم يطبق بالشكل الكامل والصحيح. وأشار النيباري الى أن الوضع بالكويت ومن خلال التركيبة السكانية لا يقبل التقسيم العادل للدوائر، فالحل في ذلك هو اللجوء

الصحافي أحمد الدين. وقال النيباري: أننا ندعو لهذا النظام لأنه يحقق العدالة والمساواة التي يدعو لها الدستور ولأن هذا النظام يمهّد لخلق قانون الأحزاب المرجو، كما أنه يمهّد لعمل سياسي منظم ويساعد على تعزيز الوحدة الوطنية فالنظام قائم على نظام القوائم الانتخابية، فمن الممكن أن

دعا النائب السابق عبدالله النيباري الى نظام انتخابي جديد يجمع الكويت بدائرة واحدة ويقوم هذا النظام على النظام الانتخابي بالتمثيل النسبي الذي يكون فيه المرشحون ضمن قوائم انتخابية، كان ذلك خلال الندوة التي أقامها المنبر الديموقراطي بديوان النيباري مساء أول من أمس بمشاركة الكاتب

خلال ندوة نظمها «تجمع الشباب كلمة» في رابطة أعضاء هيئة التدريس

ملتقى الحوار الوطني يحذر: خطاب الكراهية وصل المدارس وانتشر بين الأجيال الصغيرة ويفرس التفرقة بين المذاهب والقبائل



جانب من الحضور



وسمي الوسمي ود.هشام الصالح خلال مشاركتها في الندوة

قانون الكراهية فيجب على السياسيين ان يطفئوا نار الفتنة ويتعدوا عن اشتغالها لأنه في النهاية نحن نعرف أنه بإمكان بعض السياسيين الخروج من محاكمة قانون الكراهية حتى لو تم الاجتهاد من قبل القانونيين في صياغة القانون ويجب علينا ان نقتد هذا الوطن من الكراهية بيد واحدة حتى ان نخرج من هذه الازمات. وانهى الصالح كلمته بمقولة د.عثمان بن عبدالمك «يبقى الدستور حجراً على ورق ان لم يكن هناك قلم واع ومستنير يراقب السلطات».

رشيد الفهم

السياسيون اليوم يستخدمون هذا الخطاب للتكسب الانتخابي والحصول على اصوات أكثر في الانتخابات وأوضح انه للأسف لا يوجد قانون يجرم خطاب الكراهية واصبح من يعتدي على المقومات الأساسية للمجتمع وفق الدستور هو من يجرمها وذلك لمصالحه الشخصية. وأضاف الصالح انه يجب على الحكومة تجريم خطاب الكراهية بمرسوم ضرورة لذلك يجب علينا اليوم كشباب نريد الحفاظ على مجتمعتنا من التمزق ان نطالب الحكومة بالعمل على ذلك وحتى وان كان ذلك في عدم وجود مجلس امة.

وأشار الى ان هناك من ينادي ان الامة مصدر السلطات، ولكن اليوم اصبحت الامة غير قادرة على الخروج مما تحمله من أهداف جميعاً. من جانبه، قال استاذ القانون الدستوري د.هشام الصالح انه لو اردنا ان نتحدث من الجانب الدستوري عن مقومات المجتمع الكويتي في الدستور في مواد من العدل والمساواة والحرية انها من دعائم المجتمع وان الدولة هي التي تصون هذه المقومات وتربي الدولة المجتمع على التنشئة الصالحة، فكل هذه المقومات وردت في المقومات الأساسية في المجتمع ولكن اليوم وللاسف نفتقد هذه المقومات بين افراد المجتمع.

قانون لتجريم خطاب الكراهية، مؤكداً في الوقت نفسه على أن «مستقبل الكويت هو الأهم» وبنائه وإرساء التقدم يجب أن يكون هدفاً جميعاً. وأشار الى ان هناك من يشكك في ولاءات الآخرين». وذكر الوسمي «اصبحتنا في كل خطاب سياسي نسمع عن تقسيمات المجتمع حتى بات الخطاب السياسي العنصري وسيلة لتحقيق نجاحا سياسيا، وللأسف هذه الوتيرة في ازدياد». وتمنى الوسمي ان يعالج مجلس الامة هذا الأمر، لافتاً الى ان «الشعب اوصل أغلبية يستطيعون اقرار ما يريدون ولكنهم لم يقرؤا قانوناً لتجريم خطاب الكراهية»، داعياً مؤسسات المجتمع المدني إلى

وتساءل الوسمي «هل فعلاً هناك تفرقة مجتمعية أم ان هذا الوضع مختلف من فئات وأشخاص يريدون لهذا الأمر ان يستمر؟ مشيراً الى ان هناك أشخاصاً تقتات على تفتيت المجتمع ونحن جزء من المشكلة فقد أصبحنا نقدم من يتبنى خطاب الطائفية على من يقدم خطاب وطني»، لافتاً في الوقت ذاته الى ان «دحسسن جوهر سقط في الانتخابات لأنه قدم طرحاً لا يريد أحد ان يسمعه ولم يصوت له الكويتيون وليس السنة او الشيعية». واستغرب الوسمي لعدم وجود قانون ينظم الجرائم الإلكترونية، مشدداً على أهمية وجود هذا القانون وايضا

يبن نائب رئيس جمعية المحامين الكويتية المحامي وسمي الوسمي أن «خطاب العنصرية والطرح الطائفي والقبلي أصبح طريق الوصول إلى البرلمان، ولا عزاء للطرح الوطني العقلاني»، محذراً من عدم مواجهة التفرقة التي تقسم المجتمع وتشتته. وقال الوسمي - في ندوة «تجريم خطاب الكراهية ضرورة أم ترف؟» - نظمها «تجمع الشباب كلمة» مساء أول من أمس برابطة أعضاء هيئة التدريس بمنطقة العدلية - ان «وسائل الإعلام ساهمت بشكل رئيسي في تفشي خطاب الكراهية والعنصرية حيث تنتشر هذه الخطابات ويشكل مباشر وواضح حتى انها تحظى باولوية لديها».

السياسيون اليوم يستخدمون هذا الخطاب للتكسب الانتخابي والحصول على اصوات أكثر في الانتخابات وأوضح انه للأسف لا يوجد قانون يجرم خطاب الكراهية واصبح من يعتدي على المقومات الأساسية للمجتمع وفق الدستور هو من يجرمها وذلك لمصالحه الشخصية. وأضاف الصالح انه يجب على الحكومة تجريم خطاب الكراهية بمرسوم ضرورة لذلك يجب علينا اليوم كشباب نريد الحفاظ على مجتمعتنا من التمزق ان نطالب الحكومة بالعمل على ذلك وحتى وان كان ذلك في عدم وجود مجلس امة.

وأشار الى ان هناك من ينادي ان الامة مصدر السلطات، ولكن اليوم اصبحت الامة غير قادرة على الخروج مما تحمله من أهداف جميعاً. من جانبه، قال استاذ القانون الدستوري د.هشام الصالح انه لو اردنا ان نتحدث من الجانب الدستوري عن مقومات المجتمع الكويتي في الدستور في مواد من العدل والمساواة والحرية انها من دعائم المجتمع وان الدولة هي التي تصون هذه المقومات وتربي الدولة المجتمع على التنشئة الصالحة، فكل هذه المقومات وردت في المقومات الأساسية في المجتمع ولكن اليوم وللاسف نفتقد هذه المقومات بين افراد المجتمع.